

اختبار في مقياس تقنيات التصدير و الاستيراد لسنة 2022

سنة أولى ماستر

اقتصاد و تسيير المؤسسات

السؤال الأول:

- ماذا يقصد آدم سميث بكون التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية؟
- لماذا تؤدي نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث إلى ركود اقتصادي؟

السؤال الثاني:

كيف يتم معالجة خلل ميزان المدفوعات وفق النظرية الكلاسيكية؟

السؤال الثالث:

لماذا فشل الذهب كأساس للنظام النقدي الدولي؟

السؤال الرابع:

كيف تؤثر قيود التجارة الخارجية على سعر الصرف؟

الإجابة النموذجية

الجواب الأول: (5 ن)

يقصد آدم سميث بكون التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية لأن آليات التكاليف و الأسعار على مستوى التجارة الخارجية هي نفسها كما هي في التجارة الداخلية.

إن نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث تؤدي إلى ركود اقتصادي باعتبار كل الدول -ماعدا التي تملك ميزة مطلقة- ستكون مستوردة، لكن من أين لها بالدخل إذا لم تصدر هي أيضا إذ هناك دول لا تملك ميزة مطلقة و لا في أي سلعة.

الجواب الثاني: (5 ن)

معالجة اختلال ميزان المدفوعات وفق النظرية الكلاسيكية:

تتلخص هذه النظرية في أنه يمكن ارجاع ميزان المدفوعات الى حالة التوازن انطلاقا من تغيرات الأسعار و تأثيرها على حجم الصادرات و الواردات.

حيث عند وجود اختلال في ميزان المدفوعات بحالة فائض يؤدي ذلك الى زيادة احتياطات الدولة من العملة الصعبة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية المحلية، هذه الأخيرة تتسبب في ارتفاع الأسعار (باعتبار أن النقود حسب الكلاسيكيين هي حيادية و لا تؤثر سوى على الأسعار)، مما يؤدي الى زيادة أسعار الصادرات، فتتخفف الصادرات و تزداد الواردات و يبدأ الفائض بالزوال شيئا فشيئا، يمر بعدها بنقطة التوازن و ممكن يتحول الى العجز.

و العكس يحدث في حالة اختلال ميزان المدفوعات بحالة العجز.

الجواب الثالث: (5 ن)

فشل الذهب كأساس للنظام النقدي الدولي بسبب ضعف معدل انتاج الذهب ، حيث أن معدل نمو انتاجه السنوي حوالي 5.1% فقط، و جزء كبير من هذه النسبة تستخدم في الأغراض الصناعية و في الاكتناز، و بذلك لم تعد أرصدة الذهب تمثل سوى مجرد نسبة ضئيلة من

المدفوعات السنوية، و هذا النقص في انتاج الذهب لا يوازي معدل النمو الكبير و السريع للتجارة الدولية، و بالتالي فهو لا يكفي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

الجواب الرابع: (5 ن)

تأثير قيود التجارة الخارجية على سعر الصرف:

إن مختلف حواجز التجارة الخارجية سواء قيود تعريفية (رسوم جمركية) أو قيود كمية (الحصص الكمية و تراخيص الاستيراد)، تزيد من الطلب على السلع المحلية و تقلل من الطلب على السلع الاجنبية و من ثم يتجه سعر صرف العملة الوطنية نحو الارتفاع و العكس.